ديناميات وتحولات المجتمع المغربي

دراسات سوسيولوجية و أنثروبولوجية

كتاب جماعي

تنسيق وتقديم:

رشيد الزعفران و الصديق الصادقي العماري

ديناميات وتحولات المجتمع المغربي دراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية

تنسيق وتقديم: الصديق الصادقي العماري ورشيد الزعفران

CTP & Impression : Imprimerie Rabat Net Maroc

إن الديناميات التي شهدها المجتمع المغربي على مستوى بنيات تفكيره ومؤسساته وروابطه، منذ الاستعمار، لم يصحبها اختفاء الأطر الفكرية والمؤسسات التقليدية التي كانت تحكم المجتمع، لذلك لم يتأسس الرابط السياسي والمدني... بشكل يمكننا الحديث عن مجتمع حديث بالمعنى السوسيولوجي للكلمة. فالإجراءات التي أحدثها الاستعمار و مقومات الدولة الوطنية، إلى جانب التحضر النسبي للبنيات التحتية في المدن القديمة والناشئة على حد سواء، على الرغم من أنها عملت بالتدريج على تفكيك البنية القبلية وخلخلة البناء الاجتماعي التقليدي، بإدماج المجتمع القبلي في المؤسسات الجديدة عبر عمليات بناء الدولة، وتبني نظم التحديث والتنمية التي اتخذت أشكالا سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة، جعلت من هذه الديناميات عرفت تتخذ أشكالا وأنواعا متعددة. إلا أن الباحث قد سجل ضعف وهشاشة الرابط المدني والسياسي في مقابل استمرار حضور الرابط الأسري الذي حافظ على قوته.

ديناميات وتحولات المجتمع المغربي

-دراسات سوسيولوجية و أنثروبولوجية-

كتاب جماعي

تنسيق وتقديم:

رشيد الزعفران الصديق الصادقي العماري

اللجنة العلمية:

د. عبد الرحيم العطري **د. بن محمد قسطاني**

د. عبد القادر محمدي **د. إبراهيم حمداوي**

د. عبد الغني زياني **د. عبد الفتاح الزهيدي**

د. مولاي عبد الكريم القنبعي **د. سعيد كريمي**

د. محمد جاج **د. حسن حافظي علوي**

عنوان الكتاب:

ديناميات وتحولات المجتمع المغربي

-دراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية-

المؤلف: كتاب جماعي

الطبعة: الأولى، **أبريل** 2020.

تنسيق وتقديم: الصديق الصادقي العماري و رشيد الزعفران

رقم الإيداع القانوني: 2020MO2337

ردمك: 978-9920-39-793-3

مطابع الرباط نت

Imprimerie RABAT NET

Av. Hassan II Cité Al Manar n° 6/3 - Rabat
05 37 20 46 32 - 06 61 20 37 76
imprimerierabatnet@gmail.com
www.imprimerierabat.com

الفهرس

تقديم **5**
رشيد الزعفران-الصديق الصادقي العماري

القسم الأول:
ديناميات المجتمع القروي والواحي بالمغرب

تحولات المجتمع القروي بالمغرب-نماذج وقضايا **11**
الصديق الصادقي العماري

هل هي نهاية الزراعة العائلية؟ **43**
د. بن محمد قسطاني

الدينامية السوسيو-مجالية بالمغرب العميق-إقليم طاطا نموذجا- **53**
د. محمد جاج

ماذا تبقى من قصور "زيز الأوسط" بواحة تافيلالت؟
تأملات في استباحة التراث **72**
د. عبد الفتاح الزهيدي

القسم الثاني:
تحولات القيم والثقافة بالمجتمع المغربي

الجسد الأنثوي ودلالته الرمزية
-دراسة سوسيو أنثروبولوجية بواحة فركلة- **111**
د. إبراهيم حمداوي

أنثروبولوجيا طقوس الليلة الكناوية بالمغرب..... **120**
د.عبد القادر محمدي

الثقافة والتحولات القيمية..... **133**
عبد العزيز اجدي

التحولات الاجتماعية وتأثيرها في الرصيد اللغوي للطفل
-تافيلالت نموذجا-..... **149**
نديم صالح

القسم الثالث:
الهجرة، الأسرة، التراتبية والرابط الاجتماعي

مساهمة المدرسة في الحركية الاجتماعية في واحات درعة
-واحة تنزولين نموذجا-..... **167**
عبد الكريم الوزيري

طبيعة القيم الاجتماعية في مؤسسة الزواج،
وجدلية التغيّر في نمط بناء الأسرة المغربية..... **186**
محمد كركوب

تحديات اندماج مهاجري دول أفريقيا جنوب الصحراء، في سياق السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة..... **200**
عبد الله أزرار

الرابط الاجتماعي في المجتمع المغربي: من القوة إلى الضعف..... **214**
رشيد الزعفران

ملاحظة مهمة:

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر عن لجنة التنسيق أو اللجنة العلمية، بل تعبر عن وجهات نظر أصحابها.

تحولات المجتمع القروي بالمغرب
-نماذج وقضايا-

الصديق الصادقي العماري[1]

تقديم

ما المجتمع القروي؟ وما هي أنواع وأشكال البنيات والمؤسسات التي تشكله؟ وكيف تتفاعل؟ وما هي أشكال التضامن والتعاقد في العالم القروي؟ وما نوع التراتب الاجتماعي الذي يتشكل فيه؟ ما الثابت وما المتحول فيه؟ وما هي أشكال وأسباب هذا التحول؟ ما مصدر السلطة؟ هل "اجماعة" أم القبيلة أو المخزن؟ وما هي انعكاسات ذلك كله على الحياة الاجتماعية بالقرية؟

استطاع الإنسان القروي، على مر التاريخ، أن يتأقلم مع بيئته رغم قساوة الظروف الطبيعية، حيث عمل على توفير الشروط المناسبة لهذا التأقلم، من خلال إنشاء قلاع وقصور وقصبات، مستعملا الطين والطوب والحجر والماء والتبن، ومنتوجات محلية من خشب الأشجار. كما تم خلق نظام مائي يعتمد على مصادر تقليدية مثل الآبار و"الخطارات"[2] وأشكال بورية، من أجل بناء نظام إنتاجي محكم، للتحكم في تعبئة الثروات المائية والترابية والنباتية، من أجل ضمان استقراره واستمراريته. هذا التفاعل مع البيئة الصحراوية في مجالات الحياة الطبيعية والثقافية والاجتماعية، يبرز الأهمية البالغة لهذه البيئة باعتبارها نظاما وإنتاجا فكريا يحمل تصورات ومعتقدات وطرائق وأساليب الإنسان القروي في التفكير والعمل، سواء تعلق الأمر فالأفراد أو الجماعات.

وبهذا المعنى، تعتبر العمارة والتنظيم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للمناطق القروية والواحية مدخلا من مداخل فهم الحياة الاجتماعية بمختلف أبعادها، والتعرف على التحول الذي طرأ عليها على مر التاريخ، ومختلف المؤثرات الداخلية والخارجية المساهمة في هذه

---

[1] باحث في علم الاجتماع، سلك الدكتوراه، مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس.

[2] قناة باطنية بطول يتراوح بين 1كلم و20 كلم، لجلب الماء من العليا على عمق يصل إلى 20 متر أو أكثر إلى السافلة على السطح بشكل مستمر لسد الخصاص من الماء بالواحات والمناطق الجافة.

الدينامية، "هذا التغير أو التغيير في نمط الحياة يعود في جزء منه إلى تداعيات السياسة الاستعمارية بهذه المناطق التي عملت على هدم البنيات التقليدية القائمة على الترحال والتنقل والتضامن الآلي، وإعادة بناء بنيات جديدة تستجيب للمتطلبات الثقافية والاقتصادية التي أصبحت تمليها الحياة العصرية"[1].

وبهذا، يجد المجتمع القروي ذاته أمام مجموعة من التحديات والإكراهات، تتأرجح بين الاستقرار والتأقلم مع متطلباته، وبين التحضر وقوة زحفه، وكل ذلك سينعكس على سلوكات الأفراد والبيئة الطبيعية، خاصة أمام ندرة الماء الذي تتمركز حوله جل العلاقات الاجتماعية والقيمية والثقافية، مما سينعكس لا محالة على القطاع الفلاحي والزراعي الذي يعد مفتاح النشاطات الاقتصادية والمعيشية اليومية بالواحات. كما أن التزايد الديمغرافي بالمجتمع القروي أمام قلة الموارد الاقتصادية، وهشاشة السكن القديم في غياب الترميم، سيدفع البعض إلى الهجرة الداخلية إلى المراكز المدينية، والخارجية إلى بلاد أوروبا.

الملاحظة الأولية في فضاءات القرية تبرز نوعا من الثبات في مجموعة من البنيات خاصة الثقافية في جانب منها، والتي تتبدى من خلال الطقوس والعادات والتقاليد اليومية، غير أن هناك تحولات تطفو على السطح من خلال سلوكات وممارسات ظاهرة في المعيش اليومي للإنسان وفي سيرورة المجال.

1.حول المجتمع القروي

إن الخوض في تحديد المفاهيم والتعريفات يعد من الأمور الصعبة والمعقدة في كل بحث، وذلك لغزارة التعريفات الخاصة بالمفهوم الواحد، ويرجع ذلك إلى تنوع وجهات النظر الخاصة بالباحثين، والحقبة الزمنية التي عاشوا فيها، كذلك الخلفيات النظرية التي تحكمهم، ولو من داخل نفس التخصص. لكن هذا لا يعني أن هناك تعارض أو تضاد في تصوراتهم، وإنما تنوعها وغناها، مما يمكن معه إيجاد نقط تقاطع تفضي للإحاطة بالمفهوم من جوانب متعددة. وفي هذا المقال، لن أخوض بشكل مسترسل أو كرونولوجي في تحديد مفهوم المجتمع القروي، وإنما سأقتصر على بعض التعريفات لتقريب القارئ من المفهوم، كي تتضح الرؤية حول مجتمع الدراسة، دون الدخول في المفارقات والاختلافات حول القرية أو المجتمع القروي.

[1] ابراهيم حمداوي، تقديم، الواحات المغاربية المجال والمجتمع والثقافة، كتاب جماعي، تنسيق: د ابراهيم حمداوي، ود محمد دحمان، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2019، ص 04.

ذلك هو حال مفهوم القرية، الذي عرف محاولات كثيرة، وفي كل مرة يتحدد بمحددات مختلفة، لدرجة أن البعض ذهب إلى أن هذا المفهوم يصعب تحديده، كما هو الحال بالنسبة ل روبرت ردفيلد R.Redfield، إذ "يعرف المجتمع القروي بأنه نموذج أو طبقة غير محددة تماما"[1]، وبينما يذهب البعض الآخر، مثل Raymond Firth، إلى أن "اصطلاح المجتمع القروي Peasant Society ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار لغرض الاستهلاك الخاص"[2]. وبهذا المعنى، القرية لا تتوفر إلى على السكان الذين يمتلكون أرضا يزرعونها، وبذلك ينتجون من أجل الاستهلاك فقط، غير أن هناك قرويين يزرعون من أجل الاستهلاك، وآخرون يجمعون بين الاستهلاك والبيع في الأسواق، كما لا يمكن استثناء القرويين الذين يشتغلون بالأجر في أراضي الملاك ولا يملكون الأرض أو يملكون بعضا منها.

وبالرجوع إلى الأصل الاشتقاقي لكلمة قروي نجد أن "كلمة Rural مأخوذة من الأصل اللاتيني Rus، الذي يقابل كلمة Urbs، والذي يدل على المدينة، وهذا التقابل بين القرية والمدينة تحكم لزمن طويل في تعريف كل واحدة منهما، فالمدينة لا تعرف إلا بكونها نقيضا للقرية، وهذه الأخيرة ذاتها لا تعرف إلا بكونها مختلفة عن المدينة في النشاطات والتنظيم المجالي والمؤسسي"[3]. الاختلاف الواضح بين القرية والمدينة يعتبر محددا رئيسيا بينهما، فالقرية تتميز بطابع خاص من حيث نمط وأسلوب العيش، وطريقة اللباس، ونوع المسكن، وحتى النشاطات، فالزراعة والفلاحة تعد النشاط الرئيسي للقرية، غير أن ذلك لا يمنع من وجود نشاطات أخرى غير زراعية يقوم بها بعض القرويين، كما أن مسألة الثبات في خصائص كليهما غير مضمونة، إذ "يؤكد تاريخ التراث الاجتماعي الأمريكي تلك الثنائيات بين الريف والحضر، وأن الخصائص التي توضح تلك الفروق خصائص متحولة أيضا، بحيث يمكن القول أنه لا يوجد مجتمع ريفي خالص أو حضري بحت"[4].

إن الإنسان القروي يتميز بنوع من العلاقات والتفاعلات، ويعيش نوعا من الإكراهات، كما يحظى بنوع من الامتيازات، داخل البيئة التي يعيش فيها، مع أخيه الإنسان، وحسب طبيعة المناخ، ونمط العيش، ويحاول بذلك التعايش مع مختلف المتغيرات، ويمكن القول أن المجتمع

[1] محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب.ت، ص 12.

[2] Redfield, R, Peasant Society and culture, Chicago, 1955, pp 26-28.

[3] عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، فاس، المغرب، أبريل 2017، ص 17.

[4] غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب.ت، ص 127.

القروي يعد "صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة وفي قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجمعية"[1]. وبهذا المعنى، يقدم المجتمع القروي نموذجا مجتمعيا يمكن معرفته وفهمه من خلال العلاقات بين السكان والمؤسسات الحيوية القائمة بالبيئة القروية، حيث تعد الزراعة النشاط الغالب المشترك بين جميع السكان، كما أن هناك قوانين وقواعد ضابطة تحكم هذه العلاقات والتفاعلات، مبنية على نوع السلطة المسيرة والموجهة لخدمات المؤسسات الفاعلة بالوسط القروي.

من الأوائل الذين اهتموا بالمجتمع القروي/الريفي نجد العلامة ‹ابن خلدون›، الذي ينطلق في موضوع الريف/القرية من العوامل الاقتصادية، وجميع التفاعلات الاجتماعية، وشروط أو نوعية الروابط الأخرى التي تربط بين السكان، "فالاقتصاد بالنسبة لابن خلدون يمثل العصب الحقيقي للتجمعات السكانية ونوع الإنتاج، أي نوع النشاط الاقتصادي هو الذي يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية والسلوكية، وتصور حياة الجماعة في المكان، وما يترتب على ذلك من بناء القرابة والسلطة والدفاع، إلى غير ذلك من الأمور الاستهلاكية الأخرى، والأسعار والتنظيم"[2]. فتحديد المجتمع القروي، عند ابن خلدون، يتأسس على خصائص ومميزات القرية وما يسود فيها من علاقات، ونوعية النظم البنيوية المختلفة، والتي تكون في النهاية الحياة الكلية للمجتمع المحلي القروي، ولكن يبقى بالنسبة إليه العامل الاقتصادي ذو مكانة أساسية في فهم المستوى القروي، حيث جعله في المتغير البارز، والذي جاء متوافقا مع البيئة لا متناقضا معها.

في ضوء هذه الرؤيا، يمكن فهم خصائص المجتمع الريفي/القروي الذي يمثل نموذجا من الحياة لها تطلعاتها، وطموحات أفرادها، ونظرتها للحياة وفقا لتلك الظروف؛ فالقرويون هم أولئك الذين يهتمون بالفلاحة كنشاط مادي، كما أنهم يتميزون بالبساطة والتضامن والتعاون على مصاعب الحياة، وتجمعهم قيم مشتركة تؤطر علاقاتهم. "هذه الحياة في بيئتهم الزراعية طبعت علاقاتهم وسلوكاهم بظروفها، حيث نجد ابن خلدون يصفهم بأن من طبائعهم الرضا والقناعة والتعاون فيما بينهم، واعتمادهم على الأرض بما تدره عليهم من الخيرات بسبب الأمطار، ويرجع كسلهم إلى هذه العوامل إذ جعلتهم هذه الرتابة لا يبذلون الجهد الكبير في تحصيل الرزق وربما ضعف روح المبادرة والتطلع إلى الأفضل والمشاركة السياسية في الدول"[3]. فهو ينظر إلى القرويين على أنهم

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2006، ص359.
[2] بوقصاص عبد الحميد، النماذج الريفية الحضرية لمجتمع العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة-الجزائر، د-ت، ص 56.
[3] **Giovanni Hoyais, "sociologie rurale", édition universitaire,1968, PP: 66-68.**

يعيشون في حالة استقرار دائم ويقومون بحرث وزراعة الأرض وتربية النحل والمواشي، ويعيشون على قدرة الأرض الإنتاجية، مما جعلهم يستقرون بصورة دائمة في المكان، ولا يعيشون عيش الترحال كما هو الحال عند البدو.

فإذا كان المجتمع، في مفهومه العام، يعبر عن جماعة اجتماعية أو مجموعة من الأفراد لهم مميزاتهم ومواصفاتهم الخاصة من حيث نوع العلاقات والتفاعلات، المحددة بخلفية ثقافية قيمية، ومن ضمنها الأخلاق والطقوس والعادات والتقاليد والأعراف، وقوانين، والدين....، وكذلك محددات مجالية معينة، فإن القرية إذا تمت نسبتها لمجتمع فيمكن أن تعبر على مجتمع قروي بخصوصيات الإنسان والمجال القروي، الذي يعتمد على الزراعة والفلاحة، وأشكال من التضامن والتعاقد، يحكمها الشرع والعرف والقانون، كما أن هذا المجتمع لا يخلو من السلطة و"التراتبات" الاجتماعية، ونمط عيش تقليدي، وكذلك أسلوب حياة ينبني على الكفاف، كما أن له مميزات معمارية، ونمط من الأولويات والحاجيات.

المجتمع القروي، إذن، جماعة من الناس لديهم شعور بالانتماء إلى منطقة معينة يعيشون فيها، وتربطهم مجموعة من العلاقات المختلفة والمتنوعة بناء على خصائص جمعية، ولا يعتبر النشاط الفلاحي هو الوحيد، وقد يكون الأبرز، لأن هناك قرويين لا يمتلكون أراضي وربما لا يشتغلون في ضيعات فلاحية بالأجر. كما أن تحديد المجتمع القروي يصعب إرجاعه لمحددات جغرافية أو سكانية، أو إلى نشاط زراعي دون أخر...، فهو عالم يتميز بثقافة خاصة وروابط نوعية تتناقض تماما عن غيرها المدينية، بالرغم من أنه قد يكون هناك تداخل بين القروي والحضري بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، أصبح معه الحديث عن غياب مجتمع قروي خالص، ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع الحضري.

2. المخزن والأعيان

المخزن مؤسسة سياسية قائمة الذات، له آلياته وبنياته ووسائله وقوانينه التي يشتغل بها في تعامله مع أي تنظيم أو شخص أو جماعة معينة، فهو يسعى دائما إلى تجسيد حضوره في كل الأزمنة والأمكنة بفعل العنف والتحكم والسيطرة، "إن ظهور كلمة "مخزن" ارتبط فعلا بسلطة المال، وهي بالإضافة إلى إشارتها إلى المكان الذي تحفظ فيه الأموال، فهي تشير إلى كل العاملين المكلفين بالخزن والحفظ، وبذلك فقد تجاوز المخزن مكان الخزن في تعريفه إلى عماله الذين يعملون في دائرته، وبحكم السلطة التي يحوزها المال، وبالنظر إلى الظروف القمعية التي يجمع

بواسطتها هذا المال، فقد صارت لآل المخزن سلطة خاصة تقوت وتجذرت في المشهد المجتمعي، وبذلك لم يعد للكلمة بعد مالي اقتصادي صرف، بل غدت تحيل مباشرة على حقل السلطة"[1].

مفهوم المخزن لا يستقر على حال، إذ يتطور حسب المتغيرات الاجتماعية، والتحولات السياسية، ودرجة النضج الاجتماعي...، فهو "يشير في مفهومه الراهن إلى الدولة بسلطتها وهيبتها، فتحديده إجرائيا، يدفع إلى اعتباره تماما كما يعتبره آل المجتمع القروي، بأنه يمثل بالإضافة إلى "رجال السلطة المحلية والشيوخ والمقدمين، قوات رجال الأمن والدرك، والمخازنية والجيش والقوات المساعدة وموظفي التعليم والصحة والفلاحة والقرض الفلاحي والبريد"[2]. وبهذا المعنى، يشتمل المخزن على كل من يدخل في إدارات مؤسسات الدولة، فالفلاحين غالبا ما تجدهم ينعتون جميع موظفي الدولة بالمخزن، مثلا كأن يقولوا "أنت راك شاد مع المخزن" أو "خدام مع المخزن".

مسئولو المخزن لا يتم اختيارهم صدفة أو عبثا، لكنهم من أولائك الذين تجذروا في السلطة قبل أو خلال أو بعد الاستعمار، وكانت لأسرهم علاقات مع المخزن أو المستعمر، فإنهم "ينحدرون غالبا من أسر مارست السلطة المحلية أو الجهوية تحت الحماية، أو تواطأت مع الحماية بغرض نفوذ مادي أو معنوي أو غيره على سكان البوادي. وأحيانا ترجع رفعت هذه الأسر إلى المجتمع والدولة في ظروف اجتماعية وسياسية كانت سائدة قبل الاستعمار. وأحيانا أخرى يتعلق الأمر ب«أعيان جديدة» أنتجتهم حركية الزمن الكولونيالي، أو أنتجتهم تلك المرحلة الحاسمة التي شهدت نهاية الاستعمار وتوطيد الدولة بعد الفترة الاستعماري"[3].

إن سلطة المركز في اختيارها أو إعادة إنتاجها لعناصر الزعامة المحلية، تشترط في هؤلاء الأعيان كونها "مستيقظة لعدد مهم من السكان، ومسيطرة على مجال معين ومتوفرة على قوة قادرة على تحدي السلطة المخزنية إلى جانب إطار إيديولوجي قادر على المنافسة والإقناع"[4]، فتثبيت الزعامات المحلية بالنسبة للمخزن يفترض شرط الانفتاح على كل بنيات المجتمع القروي،

[1] عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 69.
[2] عيد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص 70.
[3] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، ضمن سلسلة المعرفة الاجتماعية، ط4، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص 58.
[4] محمد حندين، الزعامات المحلية بسوس في القرن الثامن عشر بين مجال الطاعة ومجال البيعة، ضمن كتاب جماعي : السلطة المركزية والزعامات المحلية بالجنوب المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 64، ط1، 2010، ص 61.

وشرط القوة والسيطرة على محدد مجالي معين، بالإضافة إلى القدرة على امتلاك وسائل وآليات الإقناع المرتبط بالشعبية الخاصة، باعتبار الزعيم جزءا من تشكيلات مجال القبيلة، وأنه على دراية تامة بالظواهر والخبايا. وفي هذا الصدد، "يمكننا أن نعرف نخبة السلطة استنادا إلى وسائل القوة، تماما كما هو الأمر، بالنسبة لمن يحتلون مراكز القيادة"[1].

إنها سلطة تتأسس على تراتبية معينة وفق وظائف متكاملة، وكلها من أجل تحقيق امتداد المخزن داخل المجتمع القروي، والحفاظ على مصالحه المتنوعة، وبذلك يتحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حركية أو سكونية القرار داخل هذا العالم، "فعلى رأس كل ثلاثة أو أربعة دواوير نجد المقدم الذي يتم تعيينه من طرف القايد، وعلى رأس كل ثلاثة مقدمين نجد الشيخ، ثم الخليفة الذي يعمل كنائب للقايد. إن كل هؤلاء باستثناء القايد الذي يعتبر أجنبيا عن المنطقة، ينتمون إلى نفس المكان، ولهم علاقات بالسكان"[2].

إن أدوار المخزن داخل المجتمع القروي تغيرت وتوغلت بشكل كبير، وهذا التغير رهين بتغيرات أدوار ووظائف الأعيان داخل القبيلة، في البداية كانت سكان القبيلة هم الذين يعينون الشيخ وأعضاء اجماعة المنبثقين من "العضام" أو "الفخذات"، وهذه العملية كانت تتم بطريقة ديمقراطية في اجتماع عام. ويشترط في الشيخ أو عضو الجماعة أن يكون ذا زعامة وشجاعة، وله القوة على مجابهة الخصوم، والدفاع عن مصلحة السكان، وأن يكون سخيا قادرا على التضحية بماله ووقته من أجل المصلحة العامة. غير أن الإغراءات والامتيازات التي قدمها المخزن للأعيان، على مستوى السلطة والمال والعقارات والأراضي، إذ أن تأسيس الهياكل المؤسساتية داخل القبيلة أصبح يتم من طرف المخزن، وهو الذي يحدد شروطها وضوابطها وحدود سلطتها. فالشيخ والمقدمين اليوم أصبحوا من موظفي الدولة، يحظون بأجرة مقابل خدماتهم، ووسيلة نقل لتسهيل أعمالهم.

إن الأعيان، سواء المباشرين أو غير المباشرين، يتواجدون بشكل مستمر في كل الأزمنة والأمكنة، وكل المجالات والمؤسسات المحلية والجهوية والإقليمية، وحضورهم مجسد بقوة الأشياء، وهو ما يبرز الحضور الفعلي لسلطة المخزن.

---

[1] توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1988، ص 33.
[2] عبد الرحيم العطري، ، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 75.

3.مؤسسة "الجماعة"

"الجماعة" تشكل إحدى البنيات الأساسية للقبيلة، تنبثق من السكان من أجل الدفاع عن مصالحهم، وتنظيم العلاقات بينهم وبين القبائل المجاورة، فهي "مجموعة من ممثلي العائلات والعظام القاطنة بالقصر، تقوم بتسيير شؤونه ككيان اجتماعي وسياسي"[1]، وبذلك، يمكن اعتبارها مؤسسة اجتماعية وسياسية، فهيئة" الجماعة" "تنظم العلاقة بين أفراد القبيلة داخليا، وبين القبيلة في علاقتها بالقبائل الأخرى ومع المخزن والزوايا"[2].كذلك تعد "دعامة أساسية للتضامن الجماعي، وتعمل هذه الأشكال من التنظيمات على المساهمة في مساعدة المحتاجين والأشخاص المصنفين في وضعية صعبة"[3].

"اجماعة" لها قوانينها وأعرافها التي تنظم علاقات الناس ومعيشهم اليومي، "ثمة أعراف تنظم كل نازلة، فكل خروج على هذه الأعراف يستوجب "النصاف" أو "الحق"، فالإتيان بعمل غير سوي، ولو كان في صورة عدم حضور للاجتماع، وبدون عذر مقنع، يجعل القائم به، مطالبا بالنصاف"[4]. إنها منظومة قيم متكاملة، عبارة عن نسق بنائي وظيفي، إذ أنه لا معنى للبناء بدون وظيفة، ولا وجود لوظيفة من دون بناء أساسي يتكون من بنيات قائمة وفاعلة، تجسد لحضور الإنسان والمجال والعلاقة التضامنية والتفاعلية التأثيرية والتأثرية، وفق تحولات الزمان والمكان.

بالنسبة لمنطقة دادس ﴿واحات درعة، جهة درعة تافيلالت﴾ مستوى أعلى من إغص (العظم). وكانت القبيلة تتألف من مجموعات من "إغرمان" منتشرين فى مجال جغرافى محدد ينتمون إلى جد واحد معروف أو مفترض. "والقبيلة لها عدة "أفخاذ" مكونين من مجموعة من "إيغرمان"، تجمعهم ارتباطات اجتماعية واقتصادية وسياسية فى إطار جغرافى يتطورون داخله ويدافعون عنه. ومجموع هذه القبائل والأفخاذ، يكونون اتحادية قبلية كبرى. استقرت فى دادس منذ العصور الوسطى على الأقل، اتحاديات كبرى كصنهاجة القبلة وهسكورة القبلة، وأيت سدرات (زناتة)، و ايت عطا في العصر الحديث. وظل "إغرم" هو الركن الأساسي في التنظيم

[1]Mohamed El Manouar ,Dades de l'organisation sociale traditionnelle à la domination coloniale, XIXemeXXeme siècles, Phediprint, 2004, p 147.

[2]عبد الرحيم العطري، تحولات المغرب القروي (أسئلة التنمية المؤجلة)، طوب بريس، الرباط، 2009، ص 59.

[3]Bourqia, R, El Ayadi, M, El Herras, M, Rachik, H, Les jeunes et les valeurs religieuses, Eddif-CODESRIA, Casablanca, 2000, p 25 .

[4]عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 98.

الاجتماعى والاقتصادى والسياسى".[1] ليس فى منطقة دادس وحدها فقط، بل فى مناطق الواحات كلها، لما له من أبعاد متعددة ففيه كان يتجسد الإطار الجغرافى والاستقرار والانتماء والتجانس بين الفرد وجماعته. وهو القلب النابض للتنظيم الاجتماعى والاقتصادي والسياسى البعيد.

هى أشكال تنظيمية متينة، تعبر عن قوة وتأثير المجتمع القوي، من خلالها كان تسيير وتدبير أمور المشترك داخل القبيلة، غير أن هذه "التنظيمات القديمة لم تعد موجودة، كما كانت، فالقبيلة التى يكون كل عضو فيها ممثلا "لفخذة" أو "لعرش"، وتدبر أمور من نزاعات وتقسيم الأراضى وفظ النزاعات ووضع رؤى استراتيجية"[2]. وغالبا ما يتم اللجوء إلى هذه التنظيمات ومحاولة إحيائها فى ذاكرة ومخيلة السكان القرويين عند الحاجة، والحاجة هنا بمنطق الاستغلال والقفز على مكاسب السكان، إنها فرص الانتخابات والنزاعات حول الأراضى السلالية، دون الأخذ بعين الاعتبار الانتماءات أو المجموعات الأصلية.

وإذا غيرنا الوجهة نحو المجتمع القروي "الهلالي"، بدوار "اولاد هلال" بحصين، بأحواز مدينة سلا، كغيره من المجتمعات القروية يتأثر بالمتغيرات الإقليمية والمحلية، فهو مجتمع تربطه علاقات الجوار والتآزر والتفاعل مع المجتمعات القروية والحضرية، كما أنه يتضمن مختلف المؤثرات من داخله، من بينها السلطة المخزنية، "تحولات عديدة طرأت على المجتمع الهلالي، كان من بينها خروج المقدس من مجال التدبير الرمزي ل "اجماعة" إلى مستوى الإشراف والتوجيه الدولوي، فالمسجد الصغير المحادي لتعاونية الحليب، الذي بنته الجماعة، وكان يعرف اجتماعا شبه يومي لأفرادها عقب صلاة العشاء، لم يعد اليوم في ملكيتها، لقد صار تابعا مؤسسيا وتنظيميا، وبقوة الأشياء، لنظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعمالة سلا"[3].

اجماعة كتنظيم اجتماعي وسياسي، أريد لها أن تنزاح عن وظائفها الأساسية، وذلك بفعل مؤثرات المتعلقة بالمصلحة مع المخزن، من خلال الأعيان الذين لا يتأخرون في تقديم الخدمات لأسيادهم في جميع إدارات الدولة، وبالتالي، "سلطة العين تتأكد بالنفوذ والتأثير، فيكفي أن

---

[1]**Mohamed Elmanouar, Le sud-est Marocain, Réflexion sur l'occupation et l'organisation des espaces sociaux et politiques, 1er édition, impression Phediprint, 2004, P 77.**

[2]ابراهيم حمداوي، الواحة من القصر إلى التمدن، نموذج قصور تزكغين بفركلة: جهة درعة تافيلالت، ضمن: الواحات المغاربية ﴿المجال والمجتمع والثقافة﴾، كتاب جماعي، تنسيق: د إبراهيم حمداوي، ود محمد دحمان، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2019، ص 13.

[3]عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 97.

يكون العين طرفا في النزاع، لتحكم "اجماعة" لصالحه، أو على الأقل في إطار عملية جبر الخاطر والحفاظ على مصداقية "اجماعة" فإنها تلجأ إلى استعمال آلية العار والمزاوكة لإعمال منطق التراضي وعدم الخروج بأي قرار يدين طرفا دون غيرهن فالأمر يتعلق بشخص فوق العادة، ومن غير المعقول ﴿حسب "الصواب" المحلي﴾ الوقوف في وجه من له ﴿الكلمة مع المخزن﴾، ومن يطعم القائد والطبيب بل العامل والوزير والبرلماني ورئيس الحزب...."[1].

التحول اليوم، رهين بخلق تمثل عظيم لدى القروي، بحكم ما يصنعه الأعيان من وجاهة، بخصوص جوانب من الامتيازات المزيفة للمخزن التي يجود بها على سكان القرية، بدافع مصلحة السكان، من قبيل الطرق المعبدة وشبكة الماء الصالح للشرب، وشبكة الكهرباء، وبعض الإكراميات ك "قفة" رمضان، والتوظيف في الإنعاش...، إنها محاولات هشة لا تمت بالصلة للتنمية الحقيقة، لكنها بالنسبة للقروي أمر عظيم لأنه غارق في الكدح من أجل قوته اليومي. وفي إطار هذه المفارقة، تغيب المصلحة العامة، وتتيه الثوابت الأساسية للمجتمع القروي. لذلك "صلاحيات اجماعة لم تكن تجسيدا تاما للإرادة الجماعية، ولا تعبيرا شاملا عن مكونات الكيان القبلي، وبالتالي فرغم ما قد يبدو عليها من مسحة المساواة، فإنها لم تكن تنجوا من ضغوط الأقوياء والأغنياء، بغية توجيه قراراتها نحو الاستجابة لصالحهم. كما لم تكن تخلو من منافسات ونزاعات حادة فيما بينهم حول من سيكون له النصيب الأوفر من ثمار الحكم وفوائده[2].

وبهذا المعنى، مؤسسة "اجماعة"، تغيرت معالمها وأدوارها ووظائفها، وهذا التحول تأسس من خلال مسار تاريخي قبل الاستعمار، وفي مرحلته، وبعده، وذلك بسبب تغيرات عميقة في الإنسان والمجال والقيم. فالإنسان الذي كان يأكل من إنتاج أرضه، ويلبس من صنع يده، أصبح اليوم يعتمد على الاستيراد من المدينة والأسواق المحتضنة لكل جديد.

أعضاء اجماعة أنفسهم الذين كانوا ينشغلون بمصلحة وهموم السكان دخلوا اليوم في تواطآت غاشمة، أما الزاوية التي كانت المحتضنة والمشرفة على المقدس أصبحت فضاء للتعبئة السياسية، وفتحت أبوابها لكل من يدفع أكثر، "إن القبيلة المغربية تعرضت في التاريخ الحديث والمعاصر إلى تغيرات وتحولات جذرية أثرت في حجمها ووظيفتها عبر المراحل المتتالية...، فاختلاف المحددات الإيكولوجية، وتباين درجات التفاعل مع الدخلاء الأجانب، وتعدد أنماط الإنتاج

[1]عبد الرحيم العطري، تحولات المجتمع القروي ﴿أسئلة التنمية المؤجلة﴾، ص 87.
[2]ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان بن أبي بكر الحضرمي، مقدمة ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981، ص164.

وأشكال العلاقة مع الفضاء، أدت إلى اختلاف المواصفات المشتركة للمجموعات المغربية... فإن القبائل، مع الإطار الشمولي الذي كانت تنتظم فيه، لم تكن على درجات متساوية من حيث الاندماج والانصهار"[1].

الوضع المزري الذي أصبح يتخبط فيه المجتمع القروي لم يأتي اعتباطا، وإنما تشابكت وتداخلت فيه مجموعة من المؤثرات، وفي مقدمتها سلطة وامتداد المخزن داخل اجماعة بفعل بنياته المتحكمة، "تم إفراغ الجماعة من وظائفها السياسية والتقريرية، إذ أصبح أعضاؤها بمقتضى ظهير 21 نونبر 1916 يعينون من قبل السلطة، كما أصبحت وظائفهم مجرد وظائف استشارية"[2]. فالتحديث وتسلق عالم العولمة والرغبة في التحكم، والسير على منوال المستجدات والتحولات العالمية، كان ورائه القضاء على النيات التقليدية للقبيلة، ففي كل مرة تتجه الدولة صوب إجراءات ومقتضيات تدعي فيها التنمية والتطور، لذلك كان "آخر مسمار دق في النعش السياسي للجماعة، على الأقل في التدبير الرسمي، كان هو نظام الجماعات القروية والبلدية... بديلا للتدبير التقليدي والعفوي للمشترك المجتمعي"[3].

إنها تحولات على مستوى المهام والوظائف، فشيخ القبيلة أصبح مرتبطا بشكل كبير بالمخزن بدل ارتباطه بمصالح الناس، "فقد عملت السلطات على إحداث وظائف أخرى وخدمات جديدة، ظهرت في آخر المطاف كتجزيء بسيط لسلطتها"[4]. والأمر نفسه بالنسبة ل "اجماعة" كمؤسسة سياسية داخل القبيلة، لم تعد تهتم بالمشترك من مصالح الناس والدفاع عن قضاياهم وحل نزاعاتهم كما كان من قبل، بل أصبحت واجهة فحسب، من أجل المشاركة في الاحتفالات، أو الحضور في "العراضات"، أو في ترميم القصر، أو تنظيف الساقية، أو الخطارة، فقد احتفظت "اجماعة" بوظائف ثانوية، وتنازلت عن المهمات الأساسية التي أنشئت من أجلها.

---

[1] المختار الهراس، تطور الهياكل القبلية شمال غرب المغرب: أنجزت كنموذج، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي، والتقني، الرباط، 1988، ص 267.

[2] حماني أقفلي، الحزب والقبيلة: ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، ضمن كتاب جماعي بعنوان: "التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية"، تنسيق: المختار الهراس، إدريس بن سعيد، ط 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، ص 102.

[3] عبد الرحيم العطري، تحولات المجتمع القروي ﴿أسئلة التنمية المؤجلة﴾، ص 105.

[4] Paul Pascon, études rurales: Idées et enquêtes sur la compagne marocaine, SMER, Rabat, 1980, p16.

مع الوقت يتولد إحساس لدى الإنسان القروي بأن الدولة لها سلطة احتضان كل القضايا والإشكالات الكبرى وإيجاد حلول لها، وأصبحت للدولة قوة كبيرة مقارنة مع القبيلة والمجتمع القروي ككل، وفي ضوء ذلك تولدت أفكار وتمثلات لدى القرويين والفلاحين، مثل "الدولة قادة براسها"، وكل ذلك بفضل النخب المحلية والأعيان الذين تجذروا بفضل صناعة واجهة قوية داخل القرية. في جميع المواقف. فقد تحول الإشراف والتسيير والتدبير إلى مهام ووظائف الدولة بدلا من القبيلة و"الجماعة". فالجماعة أصبحت تشكل وجاهة فارغة من المحتوى، والقبيلة حاضنة لبعض الامتيازات الجزئية، أن الشيخ أصبح من خدام المخزن بدلا من الدفاع عن مصلحة القرويين والحفاظ عن امتيازاتهم، والأمر نفسه بالنسبة لشيخ الزاوية وعضو اجماعة.

4.التضامن والتعاقد

التكافل الاجتماعي من المرتكزات الأساسية في المجتمعات القروية المغربية، حيث يساعد الأفراد بعضهم بعضا لمواجهة مصاعب الحياة، فيكونون أسرة واحدة، يعين غنيهم فقيرهم، ويساعد قويهم ضعيفهم، ويحنو كبيرهم على صغيرهم، ويشترك الجميع في الأفراح والأتراح. فالقروي معروف بالسخاء والوقوف في الشدائد الصعبة والحساسة. وتنظيم العلاقات التضامنية داخل العالم القروي المغربي تنبني على قوانين وضوابط تضمن السير العادي لهذا المجتمع، وتيسر القيام بالواجبات والاستفادة من الحقوق التي تكفلها "اجماعة" للجميع داخل القبيلة.

غير أن هذا المجتمع لا يخلو من التحكم والسيطرة والتراتب الاجتماعي، فهو مجتمع يختزن معالم القوة والصراع، يتميز بعلاقات الجوار، وهو كذلك يشكل أحد مطامع أطراف داخلية وخارجية. "في مجال محكوم بالجوارات لا تحتمل السلم دائما، وفي مجال مكتسب بالقوة أولا، لا يكون السبيل إلى تحصين المجال ممكنا إلا بالدخول في تعاقدات وتضامنات عرفية مع هذه الجوارات"[1]. إنها تعاقدات ذات أصول ومرجعيات دينية أولا، يشرعها صلحاء الزوايا التي تعتبر نفسها مسوؤلة عن قيم ومبادئ المجتمع القبلي باسم الشرع والدين.

فقد أكد الدكتور عبد الرحيم العطري بخصوص مجتمع قبيلة الرحامنة، باعتباره مجالا قرويا تتجسد فيه كل مميزات العالم القروي، وخاصة الأشكال التضامنية والتعاقدية، إذ يقول بشأن هذا المجتمع: "حيوية المجال الرحامني وارتفاع عوامل التهديد المحيطة به ستفرض على الرحامنة الدخول في تحالف الخاوة مع قبائل السراغنة و زمران و احمر عبدة ودكالة، أما قبائل الكيش

[1]عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 51.

من الأودية وولاد دليم وحربيل... فالتحالف معها كان يخضع في الغالب لمتغيرات سياسية مرتبطة بانتقال الحكم وعسر الاستخلاف. فيما التحالف مع القبائل الأخرى، وإن كان سياسيا في بعض الأحيان، فإنه يظل اجتماعيا واقتصاديا في الغالب، ارتباطا باستراتيجيات الرعي والانتجاع"[1]. من هنا التأكيد على ميزة التعاقد من طرف القبيلة مع قبيلة أو مع قبائل أخرى مجاورة، من أجل الحفاظ على الأمن والأراضي الزراعية والسيادة على النفوذ الترابي الذي تحت تحكمها، وهو شكل من أشكال التضامن والتحالف الداخلي والخارجي.

جل التضامنات التي بنيت على التعاقد بين الأفراد داخل القبيلة، أو بين القبيلة وقبيلة أخرى، سعت إلى خلق نوع من الحيوية والاستمرارية للحياة داخل المجتمع، بناء على أحكام الشرع التي كانت تشرف عليها الزوايا من طرف الصلحاء، وأحكام العرف التي أنشأها الإنسان في علاقاته مع البيئة، من أجل التكيف مع الظروف الطبيعية والتغيرات الثقافية، وهذه التضامنات أصلها أمني دفاعي في أغلب الأحيان، إلا أن هناك اتجاه أخر ينبني على التعاون والتكافل في أنشطة الإنسان القروية سواء في الفلاحة والزراعة والماء والبناء وغير من الحاجيات.

ويضرب لنا الدكتور عبد الرحيم أمثلة عن نوع التضامنات داخل المجتمع الرحامني على وجه الخصوص، فيما يتعلق بطريقة تعامل هذا المجتمع مع الوافد من خارج القبيلة، ومحاولة إدماجه حتى يصبح داخل منظومة الأخوة الرحامنية، إذ يقول: "إن الدخول في الطاطا يعني فيما يعنيه إكرام "الآخر" في حال تفضله بزيارته، وعدم مسه بأي سوء، ف "الطاطا" تسمى أيضا بالخاوة، مما يجبر الأفراد، الذين أصبحوا أخوة، على الالتزام بالالتزامات نفسها التي تقتضيها الروابط العائلية الحقيقية"[2]. من هذا المنطلق، يتضح أن المجتمع الرحامني القروي يرحب بالوافدين، على شرط أن يدخلوا في علاقات قرابة تعطيهم حق الانتماء، ولو كانت هذه القرابة مصطنعة، وبهذا يصبحوا أعضاء في القبيلة وأحد أبنائها، ويحق لهم التصرف مثلهم، ويحظوا بنفس الحقوق والواجبات التي تسري على الجميع.

هذا الشكل من التضامن يسعى إلى إدماج الوافد داخل القبيلة عن طريق الرضاعة (الاشتراك في الحليب)، وذلك من أجل التأسيس لعلاقات الأخوة التي تمنع الخيانة وتفرض

[1] عبد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص 59.
[2] عبد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 61.

التعاون والانتماء الحقيقي. وغالبا ما تكون عمليات الصلح بين القبائل مبنية على هذا النوع من التعاقدات، لأن اختلاط الأجناس عن طريق الحليب يفرض الوفاء وتجنب الخذلان.

إن تضامن "الطاطا" موجود ومتجذر في المجتمعات القبلية والواحية المغربية منذ القدم، ويحمل نفس الدلالة والمعنى وإن اختلف النطق والكتابة بشأنها، أو شكل التأسيس لهذه الاتفاقية، فعند القبائل الأمازيغية بواحات غريس تسمى ب "التاظا"، "وهي معاهدة سلام بين قبيلتين، كما يقول "سوردون" ﴿G.Surdon, 1936, 196﴾: "إن "تاظا" تنطوي على قرابة مصطنعة من خلال الخاوة الرمزية التي تعطي المعنى الكامل للمؤسسة المعنية من قبلها، أما "جورج مارسي" من خلال دراسته حول المغرب الداخلي، فيرى "أن التاظا هي تحالف بين قبيلتين من خلال استخدام الممارسة الرمزية للخاوة. التي تلزم الجميع بالتزامها كقانون وأخلاق فوق كل شيء"[1]. إنها شكل من أشكال التضامن عن طريق العقد لتحقيق مبدأ الخاوة بما تحمل من معاني ودلالات التعاون والتكافل الاجتماعي المتبادل بين قبيلتين، وهي تعتبر طقسا من الطقوس التحالفية عند القبائل البربرية بواحات تافيلالت، فهو عقد يعني رمزيا القرابة بالحليب.

ومن أمثلة عقد الخاوة بين القبائل، والذي تعدى القبائل المجاورة إلى قبيلتين من واحتين متجاورتين بتافيلالت، "واحد من أكثر مواثيق الخاوة أهمية تم إحداثه بين "أيت خباش" وبني محمد ﴿قبيلة عربية بالريصاني﴾، حدث قبل معركة "تيميمون" التي قتل فيها أربعون رجلا لدى "أيت خباش" في الجزائر، ومع ذلك فأبناء اليتامى أصبحوا إخوانا لأيت بني محمد"[2]. فبالرغم من الاختلافات والخلافات الكبيرة التي كانت بين العرب والأمازيغ بتافيلالت، وبالرغم من اختلاف المجال الجغرافي، ف "أيت بني محمد" عربية الأصل من واحات زيز، وتم ضمها تحت لواء حلف "أيت خباش" من واحات غريس لأنها كانت تعاني التهميش والإقصاء، وتعيش في حرب وصراع دائمين مع القبائل المجاورة. تلك هي شيم وأخلاق الإنسان الفيلالي في مواجهة التفرقة وتحقيق التكافل والتضامن. وفي هذا الإطار، يؤكد "جورج سبيلمان": "أن «بنى محمد» الموجودين في منطقة الريصاني ينتمون إلى عرب المعقل وهم أبناء "عرب الصباح"، وهذا لم

[1] رشيد الزعفران، أشكال الحماية وطقوس التحالف في المجتمع التقليدي بالجنوب الشرقي، ضمن: الواحات المغاربية ﴿المجال والمجتمع والثقافة﴾، كتاب جماعي، تنسيق: د إبراهيم حمداوي، ود محمد دحمان، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2019، ص 126.

[2] رشيد الزعفران، المرجع السابق، ص 127.

يمنعهم من محاربتهم من مئات السنين، وهم موالون «لآيت خباش» الذين كانوا في صراع مع قبائل عرب الصباح"[1].

هو الأمر نفسه بمنطقة دادس (واحات درعة)، تتميز بمجموعة من الأشكال التضامنية في إطار معاهدات واتفاقيات، وهي تميز القبائل الأمازيغية المغربية. نجد معاهدة "تايسا"، كما هو الحال بالنسبة للواحات القروية المغربية، نوع من الترابط بين الأشخاص أو العائلات أو بين القبائل، وهي مشتقة من "يسي" (أخذ) و "إكسا" (رعى)[2]، وتعني الحماية التي تفرضها القبائل على الطرق التجارية، وكذلك حماية كل من يستغيث بالقبيلة؛ "فحسب العرف العطاوي فإن كل شخص ارتكب جريمة قتل خارج حدود القبيلة، وطلب النجدة، فإن الجماعة تعقد دورة استثنائية، وتحدد له أجلا معينا، فإذا لم يكن هناك من يطلب الدية، فإن طالب النجدة يدخل تحت الحماية حرا طليقا، مثله مثل جميع أفراد القبيلة"[3].

أما معاهدة "تفركانت" تتم في حفل حليب تشرف عليه الجماعة، إذ تجتمع النساء المرضعات من القبيلتين المعنيتين بالأمر في مكان معين، بحضور شيخي القبيلتين، حيث يتبادلن الأطفال بينهما، ويتم إرضاع كل أطفال القبيلة من طرف نساء القبيلة الثانية، وبعد ذلك تسترجع كل امرأة ابنها. وبذلك تكون القبيلتين قد وقعتا معاهدة الأخوة "تَيْمَاثْ"، كما يمنع التزاوج بينهما، ويسمون بعد هذه العادة "أيت أُغُو" بمعنى إخوة من الرضاعة...، ويقول "دافيد هارت David" Hardبخصوص "تفركانت"، أنها تتم أيضا على الشكل التالي: "يجمع حليب امرأتين مرضعتين، واحدة من كل قبيلة تختارها "الجماعة"، في إناء، فيتناول كل زعماء هذه القبيلتين من هذا الحليب شربة رمزية، وبعدهم الرجال الحاضرون وخاصة "إجماعن"، وفي الأخير يتم دفن الإناء في مكان المعاهدة.[4] وحسب الرواية الشفوية، هذا ما صادقت عليه "الجماعة" في معاهدة "تفركانت" بين أيت هارون و أيت سرغين، التي لازالت لاصقة في الأذهان، حيث يمنع التزاوج

[1]جورج سبيلمان، آيت عطا الصحراء وتهدئة درعة العليا، تقديم وترجمة: امحمد احدى، كلية الآداب جامعة بن زهر أكادير، ط2، 2011، ص125.

[2]Mohamed Elmanouar, Le sud-est Marocain, Réflexion sur l'occupation et l'organisation des espaces sociaux et politiques, p 115.

[3]رواية شفوية، الأستاذ: مصطفى بن موح، دوار سرغين، جماعة الخميس دادس، تنغير، باحث في ماستر سوسيولوجيا المجالات القروية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ساس فاس، 2020.

[4]David Hart, Dada Atta and His Forty Grandsons: Sociopolitical Organization of the Ait Atta Of Southern Morocco, Pub: Rutledge, March 2, 1983, P: 188-189.

بينهما لحد الآن"[1].

أما بخصوص أشكال التضامن الأخرى بالمجتمع الرحامني، يرى الدكتور عبد الرحيم أن "التويزة"، كشكل تضامني عريق ومتجذر في التاريخ، تحول إلى عمل إجباري قسري على السكان، لذلك يقول: "إذا كانت التويزة في المجال الرحماني قد حادت عن متنها الأصلي، وذلك بتحولها إلى "تويزة إجبارية" أو "سخرة"، خصوصا مع القائد العيادي، فإنها بالرغم من ذلك تظل من أبرز أشكال التضامن والتحالف المحلي التي تكشف تاريخا من التفاعلات الاجتماعية بين الإنسان والمجال"[2]. إن هذا الشكل التضامني تحول من التطوع إلى الإجبار بفعل تدخل السلطة المخزنية، ليصبح في شكل سخرة لصالح القياد أو عناصر المخزن بأنواعها، فالسلطة المخزنية سعت إلى تحطيم الأشكال التقليدية للقبيلة وبناء أشكال أخرى لصالحها، أو إزاحة بعض الأشكال التقليدية عن مضمونها، خاصة تلك التي تهدد وجودها وتعزز الخصور التضامني للقرويين.

فطقس "التويزة" له جذور تاريخية في جميع المجتمعات القروية المغربية على وجه الخصوص، فهو شكل تعاوني وتضامني بامتياز، يشترك فيه مجمل السكان من أجل إنجاز نشاط يهدف إلى المصلحة العامة داخل القبيلة، إما له علاقة بأشغال الماء أو حفر الساقية أو بناء أو غيرها من الأعمال المشتركة، ويمكن التدليل على ذلك من واحات غريس بتافيلالت، خاصة منطقة فركلة بتنجداد، حيث "تحرص القبيلة على صيانة "الخطارة"[3] بعد تراجع نظام "حفصايم"[4] كشكل من "تويزا" عبر "الدلالة"[5]"[6]. فالخطارة التي تعد المشترك بين جميع سكان القبيلة، لأنها الساقية أو منفذ الماء الذي تسقى به الأراضي الفلاحية باعتماد تنظيم معين

[1] رواية شفوية، الأستاذ: يوسف.مكناسي، دوار سرغين، جماعة الخميس دادس، تنغير، 40 سنة.
[2] عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 62.
[3] قناة باطنية بطول يتراوح بين 1كلم و20 كلم، لجلب الماء من العليا على عمق يصل إلى 20 متر أو أكثر إلى السافلة على السطح بشكل مستمر لسد الخصاص من الماء بالواحات والمناطق الجافة.
[4] يسمى كذلك "حد الصيام"، وهو عمل مشترك داخل القبيلة، يخص تهيئة السواقي وتنظيفها، والأشغال الفلاحية الجماعية، يساهم فيه كل بالغ وقادر على الصيام.
[5] الطريقة التي يتم بها بيع الماء أمام المسجد بشكل علني أمام المصلين.
[6] حبران حسن، عنصر الماء والرواسب الثقافية بواحة فركلة/تنجداد، ضمن: الواحات المغاربية ﴿المجال والمجتمع والثقافة﴾، كتاب جماعي، تنسيق: د إبراهيم حمداوي، ود محمد دحمان، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2019، ص 162.

يخضع لترتيبات اجماعة بناء على قوانين وقواعد يسهر على تطبيقها "أمغار نوامان"[1]. و"تفرض أعراف واحة فركلة على أي فرد لم يحضر أشغال "حفصايم" أو "أمشغال" في بعض القصور خاصة حينما يتعلق الأمر بتنظيف الخطارة أو الساقية من النفايات أو الرمال، بشراء "الوقيد" أو إعطاء "خمس موزونات" ويستفيد منها باقي أفراد القصر"[2].

تعرضت كل هذه القيم والأخلاق للزوال بفعل المؤثرات المادية والصراعات حول الأرض والتسابق نحو الحياة العصرية، "فالخيمة الواحدة اليوم تضم ثلاث سيارات فأكثر، ومع ذلك لا يتم استثمار هذه الرساميل المواصلاتية في تجسير العلاقات حتى مع أبناء العمومة الأقربين"[3]. طغت على الإنسان القروي مجموعة من الانشغالات المادية والاقتصادية، وتقلصت مسافات التآزر والتعاون والتضامن، إذ أصبح القروي يفكر مثل المديني، لا يسمع إلا صوته ولا يفكر إلا في المادة وفي نفسه، وبهذا أصبح المشترك في القبيلة على الهامش.

5.التراتب الاجتماعي

واقع التراتب الاجتماعي واضح بقوة بالمجتمع القروي من خلال أنماط وأشكال مختلفة، حيث الانحدار الاجتماعي يحدد قوة الدور والوظيفة، وهو المهيمن على دينامية هذا المجتمع، خاصة امتلاك خيوط وآليات التغيير وفق متطلبات وحاجات ومصالح من يصنفون في أعلى السلم الاجتماعي. المصلحة الجماعية في المجتمع القبلي تعارضت مع المصلحة الفردية، بما أن العلاقة الناظمة لهذا المجتمع هي علاقة جماعية، أساسها الملكية الجماعية لأهم وسائل الإنتاج ﴿الأراضي الزراعية، الموارد المائية، المجال الرعوي)[4]، في إطار اقتصاد عائلي يعتمد على الكفاف، فإنتاج وإعادة إنتاج التراتبات الاجتماعية في المجتمع القروي محكومة في الغالب بالأرض وحصة الماء أو السلطة والمكانة الاجتماعية.

فالطريقة التي تم بها تقسيم وتوزيع الأراضي بالقرية، ونوع الامتيازات التي حظيت بها فئة معينة من العائلات نظرا لها من نفوذ وعلاقات متجذرة مع المخزن، إضافة إلى نوع السلطة الممارسة داخل القرية، والمكانة التي تحتلها كل فئة داخلها في علاقتها بنوع الوظيفة، مثلا،

[1]شيخ الخطارة، المسؤول الأول عن تطبيق القوانين والقواعد المتفق عليها من طرف اجماعة، وهو الرأس المفكر والمرجع الأساسي لحل النزاعات التي تطرأ بين الفلاحين داخل حدود الخطارة التي يتزعمها، سواء تعلق الأمر بالنزاعات حول الماء أو بعض النفايات التي قد تعرقل السير العادي لمياه السواقي أو الخطارات.

[2]حبران حسن، المرجع السابق، ص 159.

[3]عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 100.

[4]محمود عبد المولى، ابن خلدون وعلوم المجتمع، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1976، ص 20.

الحراطين كفئة تحتل أدنى مرتبة في السلم الاجتماعي وارتباطها بالعمل بالأجر داخل الحقول والمزارع، كما أن الشرفاء يحظون بمكانة متميزة لشرفهم السلالي، وحيازتهم البركة والصلاح، وغيرهم من الفئات كالمرابطين الذين يشكلون المكانة الوسطى، كل ذلك كرس نوعا من التراتبية داخل القرية وطهر من خلال التمثيلية بمؤسسة اجماعة وتولي منصب شيخ القبيلة.

وقد كان من الأكيد أن ينشأ نوعا من الصراع بين فئات المجتمع القروي، على أساس التفاوت الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، بيد أن الطابع التكافلي والإدماجي للمجتمع، أبقى على أنواع من التضامن، تلك التي تندرج ضمن المشترك في القبيلة، حتى بعد تغير في بنيتها الاجتماعية، مع أن هذا التضامن خضع لاستغلال الأعيان لأفراد القبيلة، كذلك على التفرقة بين أفراد المكانة الاجتماعية الواحدة. ظهر ذلك بالنسبة للمزارعين الذين فقدوا في الأرض مورد عيشهم، ولم يعد أمامهم سوى أراضي الغير، إما بالعمل الموسمي، مقابل أجر نقدي أو عيني زهيد، أو عن طريق الكراء، أو بواسطة عقود "شركة" فلاحية مجحفة، مثل "الخماس" و"الرباع"، أي الشركة بالخمس أو الربع وغيرها.

وهكذا، فإن حيازة الأرض بطريقة أو بأخرى، وطريقة الاستغلال الزراعي، وشكل ملكية وسائل الإنتاج، ساهمت في تحديد التراتبية الاجتماعية داخل المجتمع القروي، بين مجموعة سيطرت على نسبة كبيرة من الأرض، وبين فئة أخرى تم استغلالها لخدمة هذه الأرض، غير أن التخفيف من حدة التراتب كان يطهر في آلية التضامنات، التي حاولت التقليل من هوة التفاوت ولو نسبيا. ومن الملفت للانتباه أن "بعض العوامل حالت دون تراكم ملكية الأرض في يد أقلية، منها عامل الإرث، وضعف عمليات التداول النقدي على ما يبدو"[1].

هذه التراتبية لم تنبني فقط على أساس امتلاك الأراضي، فهناك مؤشرات أخرى تشكل مورد من موارد الإنتاج، فالتوفر على أعداد من الخرفان والبقر والعجول...، خاصة تلك التي تنتمي إلى سلالات إنجابية وقابلة قادرة على النمو والعيش مدة أطول، من شأنه أن يشكل موردا اقتصاديا بالنسبة للعائلة بالمجتمع القروي، "وثمة مؤشرات أخرى تنم عن وجود هذا التراتب في هذا المجتمع، ناجمة عن عمليات الغزو والسلب التي كانت تقوم بها القبائل من حين لآخر. فقد شكلت هذه العمليات فرصة مواتية لبعض أفراد القبيلة، أتاحت لهم إبراز شجاعتهم وقوتهم،

[1] محمد ناصح، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب الوسيط، القرن 6هـ/12م نموذجا، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السلسلة الجامعية، الرباط، 1987-1988، ص 231.

ورفعت من مكانتهم الاجتماعية، وكرست بالتالية تراتبية المجتمع القبلي"[1]. وقد غنم هؤلاء مجموعة من الامتيازات مكافئة لهم على مجهوداتهم، إذ حصلوا في مقابل ذلك على عدد من قطيع الماشية، وبهذا أصبحت ملكيتهم تتعاظم مع مرور الزمن، وبالتالي سيستأجرون من يساعدهم على رعيها ورعايتها وخدمتها. "وإذا كانت الحروب سمحت لشيخ القبيلة وحاشيته من المقاتلين باقتطاع جزء هام من الغنيمة، فإن هؤلاء لم يترددوا في مضاعفة العمليات العسكرية التي كانت تسمح لهم بتكديس الثروات"[2].

دون أن ننسى، الأرباح التي كانوا يجنونها من ضريبة المرور المرفوعة على أصحاب القوافل، التي كان التجار يؤدونها مقابل مرورهم بالقبيلة، والهدايا التي ترفع من مستوى ثروات شيخ القبيلة وأعوانه، مما ساعدهم على تصدر المراتب الأولى في سلم التراتب الاجتماعي داخل القبيلة، وبذلك فتح المجال أمامهم إلى التقرب إلى جاه الأعيان، مما ساعد هؤلاء الأعيان كذلك على توسيع نطاق ممتلكاتهم داخل القبيلة، والرفع من مستوى الثروة وتعزيز درجة السلطة، "فالجاه الذي حصل عليه أعيان القبيلة من الحكم المركزي، أهلهم إلى تدعيم ثرواتهم، وبالتالي مكانتهم الاجتماعية"[3].

أما منظومة المقدس داخل المجتمع القروي، وطريقة اشتغاله وتدبيره، فهي تحت إشراف مجموعة من الأشخاص بمسميات مختلفة لكنها تحمل نفس المعنى، فالبركة أو العرض أو الانتساب إلى سلالة مبجلة ترفع من شأن "أمغار" أو "الولي"، وبذلك له الحق في مجموعة من الممارسات حتى وإن كانت خارج منظومة القوانين المعمول بها داخل المجتمع القروي، لذلك "لا ينازع أحد في دور الوساطة التي يقوم بها الأولياء. إذا كانت سلطة "الأمغار" تقوم على العرض فإن سلطة "الولي" تقوم على البركة، وهي بمثابة اعتقاد يخول لبعض الكائنات أو الأشياء قوة خارقة- من مصدر إلاهي- مما يجعلها تحظى بقيمة رمزية وبفعالية على مستوى

[1] عبد الكبير الخطيبي، المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار، تعريب: محمد برادة، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد2، 1975، ص 16.

[2] الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج01، ترجمة عن الفرنسية: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط02، بيروت، 1983، ص 170.

[3] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص 467-488.

الممارسات الاجتماعية الماوائية ﴿جاموس﴾. لذا يقترح كلنير الفصل بين الولي الفعلي والولي الكامن... إذ لا يحظى بالبركة في وقت معين إلا ولي واحد ﴿جاموس﴾..."[1].

فالولي الذي حظي بالبركة من ضمن فئته يستند على المقدس في تمرير قوانينه الخاصة وقد تصل إلى الاستحواذ على الأراضي وحصة كبيرة من الماء أو الحق في الكلمة والسلطة. و"الواقع أن هناك كثيرا من الصراعات فيما بين الأولياء، وبينهم وبين رجال القبائل. كما أن بعضهم لا يتردد في استعمال انتمائه لسلالات مبجلة من أجل الاستحواذ على الأرض وعلى الممتلكات ومن أجل «الاتجار» بالنفوذ"[2].

برز دور الولي بشكل جلي عندما كان هم السلطة هو فرض الضرائب، والتجنيد للحرب، وفي حالة تعسف السلطة، وكان "الصالح" يسعى ما أمكن إلى التخفيف من هذه الأعباء، حتى أن كثيرا من كرامات الصلحاء وخوارقهم ارتبطت بالحكم. فقد كان الصلحاء يدفعون المظالم عن المتوسلين بهم ضد تعسف السلطة. "ونظرا لحرمة الصلحاء ومكانتهم في مجتمع البادية، كان المسافرون والتجار المخترقون للمجال القبلي يستجيرون بهم من عبث القبائل البدوية وأهل الحرابة، فحفظوا بذلك التوازن بين القبائل وبين أفراد القبيلة نفسها وبين هؤلاء العابرين لمجالها، فساهموا بدور فعال في تهدين الطرق التجارية التي كانت تخترق المجال القبلي"[3]، وبهذا لعب ولي الزاوية أدوار طلائعية من خلال الوساطة، وتحقيق السلم، وتأمين الطرق التجارية، والقيام بعمليات التحكيم في حالة النزاعات، وبذلك شكل الصلحاء سلطة خاصة، ورقابة على المجال.

وفي هذا الإطار، بخصوص مجتمع الرحامنة، يقول الدكتور عبد الرحيم: "أما بخصوص تدبير المقدس، فإن تسميات القائم بهذه المهمة تتعدد في المجال الرحماني، فهو "الفقير" و"العابد" و"المشارط" و"الطالب" و"الفقيه" و"فقيه الشرط" وكلها مسميات لمعنى واحد يحيل على الشخص المكلف بتدبير المجال الديني داخل دوار معين، بناء على تعاقد بينه وبين "اجماعة" يضمن حقوق وواجبات كل طرف"[4]. فالمقدس بقبيلة الرحامنة تتداخل

[1] ليليا بنسالم، إرنست كلنير، عبد الله حمودي، جان فافري، جاك بيرك، عبد الله العروي، الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي، ترجمة : عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة التاريخية، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1988، ص 26.

[2] ليليا بنسالم، إرنست كلنير، عبد الله حمودي، جان فافري، جاك بيرك، عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 26.

[3] سالم حميش، الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1998، 88.

[4] عبد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 63.

وتتراكب في تدبيره بنيات مختلفة منها المباشر وهو الفقيه أو العابد، و غير المباشر يتمثل في مؤسسة اجماعة، بناء على قواعد وضوابط محددة متفق عليها.

بالرغم من أن جميع المشرفين المباشرين على الحقل الديني يندرجون ضمن معنى واحد، إلا أن هناك نوع من التراتب بينهم من حيث الوظيفة المنوطة بكل واحد، لذلك سكان قبيلة "الرحامنة يضعون حدا فاصلا بين "الشريف" أو "الصالح" وهذا "المشارط"، فالأول يتوفر على رأسمال رمزي مهم يرتبط بالشرف والصلاح، فيما الثاني يتوفر على رأسمال متواضع يقتضي التفاوض معه في مستوى التعاقد الذي يربطهم به. فالشريف لا يناقش ويتم العمل بنصائحه وتعليماته ويجري قبول تحكيمه دوما، فيما المشارط لا يسمح له أحيانا التدخل في شؤون "اجماعة"، فهو يعمل لديها، ولا حق له في تجاوز مقتضيات التراتب الاجتماعي، وإن كان يتوفر على شرعية دينية تؤهله لتدبير المقدس"[1].

في ظل هذه التراتبية داخل المجتمع القبلي، تظهر مجموعة من الصراعات بين الصلحاء وفي علاقتهم بناس القبيلة، والدافع دائما يكون من أجل السلطة أو تملك الأراضي أو حول حصص الماء أو في القرارات الملزمة التي غالبا ما يحاول كل طرف أن تكون لصالحه لا ضده.

وفي سياق التحول، نسوق مثالا عن منطقة تزكغين بفركلة (واحات غريس درعة تافيلالت)، "الزاوية التي تسهر على التأطير الديني والقيمي بالقصر لم تعد موجودة كما كانت عليه في السابق، فهيكلة الحقل الديني وتمدرس الأبناء والنمو الديمغرافي وعدم قدرة الزاوية على مسايرة تطورات العالم والعصر وعدم قدرتها على الاستمرارية بنفس الوهج لكون أبناء الشيوخ والمقدمين هم الآخرون انخرطوا في الهجرة والأعمال الفلاحية والتجارية ولم يعد لهم اهتمام بالمجال الديني، وظهور الحركات الدينية التي حاصرت دور الزوايا من خلال اهتمامها بالبدع والخرافات..."[2].

وبالرغم من حالة التراتب في المجتمع القروي، لا تعيش القرية حالة صراع بين الطبقات، أو الفصل والقطيعة بالمعنى الاجتماعي، فبالرغم من حضور أجناس متعددة كالحراطين والشرفاء والأمازيغ...، إلا أن هناك تفاعل مستمر عبر علاقات منتجة يحكمها التدافع المنتج من أجل العيش المشترك، وإن كان هناك لا بد من الاختلاف فينحصر في الأدوار والوظائف فقط، إذ أن لكل فئة أدوار معينة يجب الوفاء بها لتلاقى وظائف مشتركة تضمن استمرارية المجتمع القروي.

[1] عيد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص 63.
[2] ابراهيم حمداوي، الواحة من القصر إلى التمدن، نموذج قصور تزكغين بفركلة: جهة درعة تافيلالت، مرجع سابق، ص 13.

واحات غريس عرفت فيما بعد نوعا من التحول على مستوى هذا التراتب في الوظائف حيث انتقل الحراطين من العمل بالأجر إلى امتلاك أراضي فلاحية خاصة نتيجة توفير سيولة مالية من حاصل أعمالهم أو بفعل عمل أبنائهم، غير أن هذا التحول لم يغير الوضع الرمزي داخل القبيلة حيث بقي محدودا في إطاره الأصلي. "فالتراتبية الاجتماعية القائمة على الإثنية قد تلاشت، إذ بالرغم من وجود الحراطين بالواحات إلا أنهم لم يعودوا يشتغلون في الخماسة بعد تحول كل الأنشطة والأعمال إلى أعمال مأجورة، وأصبح الحرطاني إلى جانب المرابط والشريف يشتغلون كأجراء، وأيا كان القصر فإن السكان يتطلعون إلى نمط عيش يحاكي المديني"[1].

الفئوية داخل القبيلة متجذرة وتخضع لاعتبارات نخبوية في الغالب، لذلك يصعب تغييرها وتحتاج إلى نضج ووقت جد كبير، رغم تحسن الوضعية المالية والمعيشية والترقي في سلم علية القوم إلا أن فئة الحراطين بقي ينظر إليها بنفس النظرة السابقة، وأصبحت أدوارها ووظائفها داخل القبيلة مؤطرة بطينة الانتماء. الأدوار والوظائف قد تختلف من فئة إلى أخرى لكن لأحد يدخل في صراع أو حرب مع الآخر، الجميع يشتغل وفق ما هو محدد وموفر له من أجل استمرارية وتطوير المشترك.

6.الأرض والنشاط الفلاحي

تعد الأرض مدخلا أساسيا لفهم مختلف التحولات الاجتماعية بالعالم القروي، فهي تؤسس للعلاقة بين الإنسان والمجال، على أساسها ينبني الانحدار الاجتماعي، وهي تنطوي على الصراع والتوافق في نفس الآن، كما أنها مؤشر ومصدر لامتلاك السلطة والقرار الملزم للأغلبية. "نظرا لأهمية الأرض القصوى في نظر القروي، فإن مثله الأعلى أن يضيف إلى ملكيته أرضا جديدة، ولهذا كانت أهداف الادخار الأساسية شراء الأرض، ومع تمسك كل قروي بأرضه فقد كان ثمنها مرتفعا جدا. ولهذا كان بيع الأرض في هذا الوقت يعتبر «نكبة» تحل بالعائلة بعكس شراء أرض جديدة فإنه كان يعتبر من «مفاخرة»"[2]. فالعائلة القروية تتجنب ما أمكن بيع الأرض إلا في حالة ظروف قاسية جدا، وإن استطاعت أن تعتمد نظام "رهن الأرض" عوض البيع سيكون أحسن، وهو أن تقترض عائلة من عائلة أخرى مبلغا من المال، وفي مقابل ذلك تستغل قطعة من أرضها دون مقابل حتى تتمكن العائلة الأولى من رد الدين.

[1] ابراهيم حمداوي، المرجع نفسه، ص 17.

[2] H. Ammar, Growing up in An Egyptian Village, London, 1956, p 22.

خضع تفويت الأرض، بالعالم القروي خلال فترة الاستعمار، إلى عامل التراتب الاجتماعي، وإلى نوع الخدمات التي يقدمها الشخص للجهاز المخزني، وبناء على تسميات مختلفة، فقد "كانت السلطة المخزنية تمنح قوادها وأعيانها ممن يفترض فيهم أنهم يقدمون لها خدمات ملموسة، كانت تمنحهم أراضي تسمى بال "تنفيذة" أو "ملك إضافي" في حوز مراكش، بلغة القصر و "أرض كيش" في تعبير الإدارة الاستعمارية... كما كانت تتخط صيغ العطاء المخزني تفويت "العزيب"، علما بأن مدارات الاستفادة من هذه الأراضي والعزائب، لم تتوقف في مغرب القرن التاسع عشر عند القياد والأعيان"[1]. ففي المجتمع القروي المركب، حسب تقدير بول باسكون، رغم تعدد واختلاف الأشكال العقارية من حيث الاستغلال، والحجم، وأساليب الإنتاج والتدبير، فإن أنساقا ثقافية موازية لكل نوع عقاري تلوح في الأفق، وبالتالي رغم التباينات في الأنماط والأشكال هناك تعايش وتفاعل مستمر.

فأراضي الأحباس، مثلا، هي التي تمنح للمساجد ولا يجوز بيعها أو التصرف فيها، وتعود عائدتها إلى ميزانية وزارة الأوقاف، أما أرضي الزوايا فهي الأراضي التي تقدم للزوايا الموجودة في النفوذ الترابي للقبيلة عن طريق الهبة، وبخصوص أراضي الجيش ترجع إلى أفراد الجيش والعساكر وممثلي القوات الأمنية. لكن الأعيان من "الشيوخ"، و"المقدمين"، و"القايد" كانوا يحظون بالقسط الكبير من غنيمة الأرض. ويتحدد التنوع والاختلاف في أشكال الاستغلال لهذه الأراضي بين الاستغلال المباشر لصاحب الأرض أو المتنفع بالغلات، والاستغلال غير المباشر المؤطر بالتعاقد المنظم بالأعراف.

يختزن هذا التنوع والالتباس في التوزيع غير المتكافئ، واللاتوازن في الاستغلال اضطراب كبير في الدفع بعجلة التنمية في العالم القروي، فالتراتبات الاجتماعية في علاقتها بتفويت الأراضي خلق هوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وساهم في تفقير الأغلبية لافتقارهم لوسائل الإنتاج، في مقابل فئة أخرى استحوذت على نسبة كبيرة من الأراضي وامتيازات في السلطة، وهذا ما سيكرس التحكم والهيمنة والضبط بالمنطق المخزني. لهذا "المصلحة الجماعية في المجتمع القبلي تعارضت مع المصلحة الفردية، بما أن العلاقة الناظمة للمجتمع القبلي هي علاقة جماعية، أساسها الملكية الجماعية لأهم وسائل الإنتاج ﴿الأراضي الزراعية، الموارد المائية، المجال الرعوي﴾[2]، في إطار اقتصاد عائلي يعتمد على الكفاف.

[1] عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 35-36.
[2] محمود عبد المولى، ابن خلدون وعلوم المجتمع، المرجع السابق، ص 20.

إذا أخذنا الواحات القروية بمنطقة غريس-تافيلالت، نجد الأشغال الفلاحية تشكل الحيز الكبير في الاهتمام اليومي للإنسان، تحظى هذه الأشغال بإعداد وتنظيم محكم، إذ أنه "قبل تهيئة التربة واستصلاح الأراضي "أسوحد"، لابد من توسيع فوهات العيون والمنابع وبناء الصهاريج "تانوطفي"، وإقامة "الربطات" والسدود و"الخطارات"[1] و"أغرور"[2] والناعورة والسواقي والطرق وأشغال الحقول.... ويعطي هذا المجهود كله زراعة معاشية كفافية مبنية على النخيل والزيتون ثم القمح والشعير والذرة، بعد ذلك "الفصة" غذاء الحيوان، ثم بعض أشجار الفاكهة"[3].

توزيع المستفيدين من الخطارات بقصر "تزكغين[4]"[5]

اسم الساقية	القصور والفخدات المستفيدة منها
ايت عمي حسن	تزكغين قبيلة ايت عمي حسن و ايت عمي حمو..
المعمرية	ايايت محمد وايت عمي الحبيب....
البقاسية	ايت فاضل ايت باقاس.....
الجديدة	تزكغين وايت بامعطي...
الكبيرة	تزكغين وايت بامعطي وايت مولاي المامون...
الخطيطيرة	ايت بامعطي...
ركاكة	ايت بامعطي وايت المامون...
ايت المامون	ايت المامون...

الفلاحة بواحات غريس، كما هو الحال بالنسبة للواحات الأخرى، تشكل الحيز الكبير من مصادر عيش الإنسان الواحي القروي، يخصصها بمجهود كبير، بغية الجني والاستثمار الأمثل لتحقيق استمرارية الواحة والحياة الكريمة للإنسان. فالمنتوج الفلاحي يعد المحرك الأساسي للاقتصاد بالدرجة الأولى. من هنا كانت الفلاحة في الوسط القروي مركز الثقل، ومحور التوازن،

[1] قناة باطنية بطول يتراوح بين 1كلم و20 كلم، لجلب الماء من العليا على عمق يصل إلى 20 متر أو أكثر إلى السافلة على السطح بشكل مستمر لسد الخصاص من الماء بالواحات والمناطق الجافة.

[2] "أغرور": يجر ثور أو جمل يهبط مستوى منحنيا قرب هامش ترابي بسيط حبلا ينتهي بقربة من جلد الماعز﴿الدلو﴾ تفرغ في حوض ينتهي بساقية أو مجموعة سواقي.

[3] بن محمد قسطاني، الواحات المغربية قبل الاستعمار-غريس نموذجا-، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2005، ص 28.

[4] قصر تزكغين بواحات غريس، جماعة تنجداد، جهة درعة تافيلالت.

[5] ابراهيم حمداوي، الواحة من القصر إلى التمدن، نموذج قصور تزكغين بفركلة: جهة درعة تافيلالت، مرجع سابق، ص 16-17.

ومحور التراتب الاجتماعي في المجتمع القروي، إذ بحيازتها يكسب القروي امتيازات عديدة داخل القرية مثل التمثيلية داخلة مؤسسة اجماعة، والتحكم في القرار الإداري داخلها.

منتوج الخضر والفواكه والتمور يباع في الأسواق بعد اكتفاء الاستهلاك المعيشي اليومي، أما باقي التمور فيوجه للمدن الكبرى، مثل فاس ومكناس والرباط...، أما حاصل بيع هذه المنتوجات الفلاحية يشكل مصدر اشتراء المستلزمات الضرورية، ويحتفظ بالباقي حسب قاعدة أهل الواحة "لدواير الزمان". غير أنه "بحكم قساوة الظروف الطبيعية فإن الفلاحة التي ظلت إلى عهد قريب قاعدة للاقتصاد المحلي، والتي عرفت مجموعة من الهزات تبعا لتواتر فترات الجفاف، الشيء الذي فرض على السكان ابتداع حلول مختلفة للتغلب على الصعوبات المطروحة من أبرزها في العقود التي تلت الاستقلال نجد الهجرة الداخلية والخارجية"[1].

أما توزيع الماء، في واحات درعة، من منطقة تيمتيك الوسطانية على وجه الخصوص، الذي يعتبر المحور الأساس بالواحات، فهو يخضع لترتيبات ينظمها الشرع والعرف والقانون، كما هو الحال بالنسبة للأرض، "فهناك الماء الخاضع لمنطق الملكية الفردية، وهناك ماء آخر في ملكية الزوايا، وآخر في يد الأوقاف، ورابع يخضع للملكية الجماعية"[2]. فهو يوزع بحصص زمنية محددة حسب الكمية المتوفرة، فأصحاب الساقية بالأعلى لهم الأحقية عن أصحاب السفلى، والأمر نفسه بالنسبة لأهل الأشجار والثمار مقارنة مع أصحاب الزرع والشعير أو الطحين، أما ماء الوادي فليس لأحد الأحقية فيه على الآخر. "و في إطار تحولات تدبير الماء في المجتمع الواحي، نجد ظهور واقعة دولنة الماء، فمياه درعة صار متحكما فيها، بعد إقامة الدولة لسد أحمد المنصور الذهبي قريبا من ورزازات، وهذا يعني أنها هي التي تتحكم في تزويد الفلاحين بمياه السقي، وأنها هي من يتحكم في تدبير حياتهم الفلاحية"[3]. فقد أصبح ماء الدولة، وسيخضع لشروط وضوابط أخرى غير تلك التي اعتاد عليها سكان تيمتيك، وبهذا لابد من الحيطة والحذر في التعامل مع ماء المخزن، لأن العقوبات والقوانين ستكون أشد وأقوى، فهو الذي يختار الوقت المناسب لفتح السد، وهو كذلك الذي يحدد وقت إغلاقه. فالأرض كذلك أصبحت تحت سيطرت المخزن كما هو الحال بالنسبة للماء ولإنسان.

---

[1] رشيد بوعبيد، وحسن علاوي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالواحات المغربية بين الحاجة الماسة والتأثير الفيزيقي، ضمن: الواحات المغاربية ﴿المجال والمجتمع والثقافة﴾، كتاب جماعي، تنسيق: د إبراهيم حمداوي، ود محمد دحمان، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2019، ص 60.

[2] عبد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 144.

[3] عبد الرحيم العطري، المرجع السابق، ص 145.

ضعف الموارد المائية السطحية والباطنية، وتوالي سنوات الجفاف والفيضانات التي شملت مناطق الواحات، والبعد عن المدن الجهوية والوطنية، وضعف البنية الإنتاجية والاقتصادية، يؤثر في الاستقرار البشري وأشكال استغلال المجال. فبحكم الخصائص المناخية تعاني المنطقة ككل من طول مدة الجفاف في السنة، خاصة شهري يوليوز وغشت الأكثر حرارة، مما يؤثر على المنتوج الفلاحي. كل هذه العوامل وغيرها جعلت من الهجرة الداخلية والخارجية حلا لسكان واحة غريس وزيز ودعة.

7. السكن: من التقليدي إلى العصري

يعد القصر السكن المناسب الذي اختاره السكان القرويين، للحماية من قساوة البرد القارس شتاء، والتخفيف من حدة الحرارة صيفا، كما أنه وسيلة للحماية من الخطر الخارجي بفعل الحروب وأطماع الجوار، وبهذا اعتمد القصر كوحدة دفاعية آمنة. "يتضمن لفظ القصر عربيا دلالات غنية مترادفة، متكاملة أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى، ويفسر التناقض بدلالات سوسيولوجية ثرية[1]، فالقصر غاية، غاية البدوي؟ والقصر حبس لأن الغاية حبس.... القصر بداية النهاية في الدائرة الخلدونية... القصر إذن مرغوب ومأمول لكن يتبعه خوف لا شعوري"[2].

مفهوم القصر يحمل دلالات ومعاني متعددة، لتعدد زاوية النظر ونوع المقاربة المعتمدة، لذلك، قصر الثوب ﴿بفتحتين﴾ بيضه، وقصر المرأة: حبسها مصداقا لقوله تعالى : "حور مقصورات في الخيام[3]، وقصر البعير: قيده، وقصر الدار بمعنى حصنها بالحيطان، وقصر ﴿بفتح الصاد وضم القاف﴾ كان قصرا، والقصارة صناعة القصارة ﴿بكسر القاف وفتح الصاد﴾ صناعة القصارة ﴿المبيض للثياب﴾، والقصر ﴿بفتح القاف وسكون الصاد﴾ ضد المد، وأزالت اللون من ألياف النسيج وتخفيفه. ويطلق مصطلح القصر على البيت الضخم العالي وجمعه قصور[4].

فالقصر في الغالب عبارة عن تجمعات سكنية، أو أحياء، أو محلات، أو حارات مترابطة ومتلاحمة فيما بينها، يقطنها مجموعة أفراد أو مجموعة عائلات في الغالب، يميزهم النشاط الفلاحي والزراعي في معيشهم اليومي، وهي مجموعات غالبا ما تنتمي إلى أصول عرقية واحدة وطبقات اجتماعية مشتركة، وقد تكون مختلفة، يحيط بهذه التكتلات سور مدعم بأبراج ركنية. ويشكل

[1] بن محمد قسطاني، الواحات المغربية قبل الاستعمار: غريس نموذجا، ص 29.
[2] ابن منظور، لسان العرب، مجلد 05، دار صادر، بيروت، ص ص 96-100-104.
[3] سورة الرحمان، الأية 56.
[4] جميل عبد القادر أكبر، عمارة الأرض في الإسلام، دار البشير، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1995، ص 54.

القصر مجتمعا قرويا، يتضمن زاوية أو زوايا تشرف على المقدس، يحمه نوع من التضامنات والتعاقدات لتنظيم العلاقات بينهم، وقد يكون القصر مؤلفا من مجموعة من القصور أو قصبات، تشتمل على حدائق ﴿فدادن﴾ مشتركة. وغالبا ما يشتمل القصر على باب كبير يجمع جميع السكان، يفتح في الأيام العادية، ويغلق أيام الحرب كما أن له، يتكلف به شخص معين،

لم تبن القصور نتيجة لرغبات شخصية، ولم يسكن القرويون في القصر للترفيه أو رغبة في العزلة، فقد كانت الحياة المرتبطة بالترحال والرعي، والبحث عن الماء في الغالب، والرحلات من أجل التجارة التي كانت تتطلب وقفات راحة وغيرها من الأسباب، كان لها الوقع الكبير في إنشاء القصور والاستقرار بها، لذلك "أنشئت القصور من طرف القبائل الرحل التي كانت تعتمد على طرق تنقل منتظمة ما بين عمق الصحراء ومدن الساحل، والتي بدورها ساهمت في ازدهار وتطور المدن الصحراوية، فرحلة الشتاء إلى عمق الصحراء وراء المناخ الملائم والمراعي كان يعمل على جلب المؤونة والاستعداد للرحيل المعاكس للشمال بعد الرعي الجيد للماشية مع مطلع الصيف، هذا التنقل كان يستدعي تواجد محطات راحة وتمويل، محطات للتبادل التجاري أيضا، وكان ذلك تفسير ازدهار القصور الصحراوية"[1].

إصلاح وترميم القصر أو الالتفاف لتنظيف أو إصلاح الساقية أو الخطارة أو غيرها من المصالح، فناذرا ما يتم الاجتماع من أجلها، فزيارات الشيخ للقايد المتكررة، وحضوره معه في الولائم والاحتفالات، واجتماعه بأعضاء القبيلة لإخبارهم بالقوانين والتنظيمات الجديدة التي كلف بتبليغها من القايد شخصيا، أصبحت الهم الوحيد للشيخ، أما "اجماعة" فتلتئم وتتزين من أجل الحضور في الموعد لاستقبال أهل المخزن أو وفود المخزن لتشييد مؤسسة أو بناية عصرية. "إن سعي السكان لتجويد ظروف عيشهم أدى إلى تغيرات جذرية سواء داخل القصر أو خارجه، من خلال بناء نموذج سكني مستوحى أساسا من النموذج الحضري، بدعوى أن الإنسان الواحي قد غير وسائل تواصله"[2].

الزائر من أبناء واحات غريس، جهة درعة تافيلالت، ومن باب المقارنة بالقصور المجاورة ل "تنجداد"، سيلاحظ بالملموس التحول في قصور فركلة العليا والسفلى، حيث الإهمال الكبير

[1] جاسم الدباغ، إشكالية الماء في التهيئة والتنمية الصحراوية، مجلة إنسانيات، العدد 01، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، وهران، 1997، ص 36.

[2] **Othmane. T, Les Rôles de financement dans les transformations des Ksour, in cahier du CRASC, N° 32, 2016, p 59.**

للقصر القديم وتلاشي بعض مبانيه، وتدهور أشكاله العمرانية، وفي المقابل بنيات عصرية مدينية مجاورة، على سبيل المثال: "قصور تزكغين وتغفرت والخربات والنمرو، هي الأكثر إهمالا في جماعة فركلة السفلى والعليا. فتم تغيير ملامح القصر مجاليا، حيث تم التخلي نهائيا عن القصر القديم، وبعض المنازل تم تهديمها لبناء منازل جديدة، ويتعلق الأمر بتلك القريبة من القصر ولم يسجل أي إصلاح في عمق القصر القديم"[1].

كذلك، قصر "تيمتيك" بدرعة، كغيره من قصور الواحات، سواء في واحات زيز وغريس ودرعة أو كير، عرف تحولات عميقة على مستوى السكن والمعمار، فليس الشيخ وحده الذي أصبح مواليا للمخزن، السكان أنفسهم استلهمتهم القيم المدينية وطريقة البناء، وبذلك تحولت ثقافة القصر والقصبة، إذ أصبح "هناك تنافس شديد بين عائلات تيمتيك على الالتحاق بالحدب، وبناء دور مستقلة على مساحات تصل إلى حدود 400 متر مربع، وهناك حرص آخر على نقل واستدماج حياة المدينة بدل ثقافة القصر في عالم الحدب. فبعد أن كان القصر وحدة مجالية دفاعية يديرها الجمعي صارت بيوتاته مجرد حظائر للماشية، أو مخازن للغلات، أو ببساطة مجرد أطلال تتلكأ العائلات في ترميمها"[2]. هذا التحول في بنية السكن سيرافقه تغير في قيم التضامن والتكافل داخل القبيلة، فبعد ما كانت اجماعة مسؤولة عن التدبير والتسيير الكلي للسكان سيحصل انفلات وهروب من هذا النسق صوب الفردانية التدبير الفردي للعائلة، وهذه التفرقة فتحت المجال للمخزن للتدخل وإحكام السيطرة التامة على قبائل الواحات.

تحول السكان من القصر إلى خارجه، وأصبح لهم أبواب متعددة للخروج والدخول بدلا من باب القصر الواحد، فلم تعد الرحبة تحظى بحضور الجميع ولم يعد ل اللامة" معنى في استقصاء الأخبار، والاطمئنان على الحال والأحوال، لم تعد مكانا لاجتماعات اجماعة لوضع الخطط والبرامج، وبهذا لم يعد المشترك هم جماعي. تأثر الجميع بقيم ومغريات المدينة وأصبح التمدين يتمظهر في القرية بمجرد الدخول إليها، في السكن، في التجهيزات، في اللباس، والأكل، حتى في وسائل الحرث، وجني المنتوج، وتتبدى البيوت في مساكن فردية بعيدة كبديل عن القصر أو القصبة في زخرفتها و شساعتها.

[1]Brison, J, Les villes sahariennes : politiques volontaire et particularisme régionaux, in revue maghrib machrek , N°100, paris éd, ESKA, 1983, p 25.

[2]عيد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، ص 148.

خاتمة

عرف المجتمع القروي العديد من التحولات التي طالت بنياته وأشكاله وحتى تمظهراته، فإن هذا المجتمع لم يعد كما كان من قبل، سواء تعلق الأمر بالإنسان أو بالمجال، فأخلاق التعاون والتآزر والتضامن التي كانت تقوي العلاقات الاجتماعية بكل أشكالها غابت، وغاب معها الإنسان القروي الذي كان يأكل من حرث يده ويفرش بيته من عمل إنتاجه. إن عوامل عديدة ساهمت في تبديد حلم السكان القرويين. فقد كان الإنسان القروي يعيش في حضن الأسرة الممتدة تحت كنف وحماية الجد والجدة والأعمام، يتشبع بأخلاقهم وقيمهم كالتسامح والتكافل والمساعدة على مواجهة صعاب الحياة.

لقد كان المشترك في القرية هو همُ الجميع، في الفلاحة والزراعة وتنظيف الساقية، في الأفراح والأقراح، وكانت "اجماعية" تعتمد قواعد وضوابط تحكم جميع العلاقات التفاعلية في كل المجلات القروية، والقبيلة المشرف على السير العادي لكل السكان وأنشطتهم، وحماية ملكياتهم الفردية والجماعية، كما كان لها دور كبير في علاقتها مع الزاوية التي تعد المسؤول الأول عن المقدس، من أجل تدبير الشأن الديني وضبط إطاره العام، لأن الدين بالنسبة للقروين منظومة قيمية لا يجب الخروج عليها، وبهذا تزيد اللحمة واللمة والتعامل الإيجابي بين الجميع، غير أن واقع الحال اليوم يبرز انفلات المقدس من أصله، وموالاة أعضاء القبيلة للمخزن، نظرا لوجود مصالح متبادلة، وبذلك أهمل المشترك وقل ما يتم الالتفاف حوله.

وقد سهم شح الموارد بفعل ندرة الماء، وارتفاع عدد السكان، وغلاء المعيشة، في بروز الهجرة الداخلية إلى المدن المغربية من أجل ضمان استمرارية الحياة بالقرية، والأمر نفسه بالنسبة للهجرة الخارجية إلى الدول الأوروبية وغيرها، وبالتالي تطور الحالة الاقتصادية تنج معه وضعية اجتماعية معينة تتطلب سكنا عصريا بدلا من القصر والقصبة، أو بناء مسكن خارج القرية في المركز القريب من القرية أو المدينة. نتج عن ذلك نمط عيش آخر وفق ما تتطلبه الحياة المدينية من شكل المنزل وتأثيثه ونوع الملبس وطريقة الأكل ونوعه، فقد غاب خبز "الكوشة" أو خبز "فران الطين"، واستبدل بخبز "فران الحديد" أو "خبز السوق"، أو "خبز فران الحي" بمواصفات مختلفة عن التقليدي، أما "خميرة" الدار التي تعتمد في الخبز، والتي كانت تحضر من الليل في وسط "الركعة" لتستعمل في الصباح، أصبحت متوفر في الدكان وبشكل عصري مجهولة العناصر والمكونات. والأمر نفسه يسري على جميع جوانب الحياة الاجتماعية للإنسان القروي، فقد أصبح يعيش في قرية صغيرة بمواصفات مدينية.

أما التحولات التي طالت العالم بأسره، فقد طالت المجتمع القروي أيضًا حيث أصبح الإنسان لا يفكر إلا في نفسه، وسادت قاعدة "بغيت ندير مستقبلي"، فالطفل الذي ترعرع في القرية أو الواحة، وأكل من ثمارها وشرب من مائها، بمجرد متابعته للدراسة في المستوى الإعدادي والثانوي ثم الجامعي، يتشبع بقيم وأفكار تجعله ينظر نظرة مخالفة لعالمه وواقعه الذي نشأ فيه، بدعوى أن الفلاحة لم تعد موردا للرزق، والمكوث في القرية، أو الرجوع إليها بعد الاستفادة من وظيفة أو حرفة يعد مضيعة للوقت، وأصبحت المدينة أو الهجرة إلى الخارج حلما يعيش عليه قد يصل به الأمد طول حياته، هذا إن لم يتحقق. لأن الهجرة إلى الخارج أو العمل في المدينة سيدر عليه دخلا ماليا محترما يمكنه من الزواج وتكوين أسرة بشكل محترم بعيدا عن الحقل ومحنه، كما سيمكنه ذلك من اقتناء سيارة واعتماد حساب في وكالة بنكية، إضافة إلى ارتدائه وزرة ملونة وسروال طويل من "النوع الرومي"، بدل الجلباب و"الرزة" والبلغة...

القرية ليست معبرا للعابرين من أهلها، وليس من السهل عصيانها، وليست كومة تراب تعيق المرور إلى الأمام، إنها عالم غني بالقيم والأخلاق، إنها أرض منتجة تشبعك من غلتها، وتحميك من غدر الزمان ونوائبه. القرية أسرة تشعر في داخلها بالدفء والحنان والأمان، الجميع يعمل ويجد ويجتهد من أجل راحة الكل. القرية هي "القصر" و"الدكانة" والرحبة و"السويقة" و"الساقية" أو "الخطارة" "الفايضة بالماء الغزير، هي الغابة والبحيرة والنخلة...

المجتمع القروي المغربي اليوم، وكما كان من قبل، يعد جزء لا يتجزأ من المجتمع العام، بل يمكن اعتباره رافعة أساسية للتنمية، بحكم موارده وخيراته، إضافة إلى قيمه وأخلاقه الأصيلة التي تجسد للمجتمع المغربي العريق بضميره الجمعي. فما سر تأخر تنمية العالم القروي التي ظلت مؤجلة باستمرار؟ وهل يمكن اعتبار الخرجات المحتشمة للسياسي والاقتصادي بمثابة حل للرفع من قيمة وفعالية المجتمع القروي؟ أين يكمن الحل، إذن؟

بيبليوغرافيا

- **بالعربية**

– سورة الرحمان، الأية 56.

– ابن منظور، لسان العرب، مجلد 05، دار صادر، بيروت، ب.ت.

– عبد الكبير الخطيبي، المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار، تعريب: محمد برادة، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد2، 1975.

– المختار الهراس، تطور الهياكل القبلية شمال غرب المغرب: أنجزت كنموذج، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي، والتقني، الرباط، 1988.
– بن محمد قسطاني، الواحات المغربية قبل الاستعمار: غريس نموذجا، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الدراسات والأطروحات، رقم 03، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2005.
– عبد الرحيم العطري، المسألة القروية في المغرب، الأرض والسلطة والمجتمع، مقاربات للنشر والصناعة الثقافية، فاس، المغرب، أبريل 2017.
– عبد الرحيم العطري، تحولات المغرب القروي (أسئلة التنمية المؤجلة)، طوب بريس، الرباط، 2009.
– سالم حميش، الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1998.
– غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب.ت.
– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب.ت.
– محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2006.
– بوقصاص عبد الحميد، النماذج الريفية الحضرية لمجتمع العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة-الجزائر، د-ت.
– محمود عبد المولى، ابن خلدون وعلوم المجتمع، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1976.
– جميل عبد القادر أكبر، عمارة الأرض في الإسلام، دار البشير، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1995.
– عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، ضمن سلسلة المعرفة الاجتماعية، ط4، الدار البيضاء، المغرب، 2010.
– توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1988.
– جورج سبيلمان، آيت عطا الصحراء وتهدئة درعة العليا، تقديم وترجمة: امحمد احدى، كلية الآداب جامعة بن زهر أكادير، ط2، 2011.
– الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج01، ترجمة عن الفرنسية: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط02، بيروت، 1983.
– ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان بن أبي بكر الحضرمي، مقدمة ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981.
– ليليا بنسالم، إرنست كلنير، عبد الله حمودي، جان فافري، جاك بيرك، عبد الله العروي، الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي، ترجمة: عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة التاريخية، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1988.

- **الدوريات**

– جاسم الدباغ، إشكالية الماء في التهيئة والتنمية الصحراوية، مجلة إنسانيات، العدد 01، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، وهران، 1997.

- **مقالات ضمن الكتب الجماعية المشتركة**

– حماني أقفلي، الحزب والقبيلة: ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، ضمن كتاب جماعي بعنوان: "التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية"، تنسيق: المختار الهراس، إدريس بن سعيد، ط 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002.

– محمد حنداين، الزعامات المحلية بسوس في القرن الثامن عشر بين مجال الطاعة ومجال البيعة، ضمن كتاب جماعي بعنوان: السلطة المركزية والزعامات المحلية بالجنوب المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 64، ط1، 2010.

– ابراهيم حمداوي، تقديم، ضمن كتاب جماعي بعنوان: الواحات المغاربية ﴿المجال والمجتمع والثقافة﴾، تنسيق: د ابراهيم حمداوي، ود محمد دحمان، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2019.

ـــ رشيد الزعفران، أشكال الحماية وطقوس التحالف في المجتمع التقليدي بالجنوب الشرقي، ضمن كتاب جماعي بعنوان: الواحات المغاربية ﴿المجال والمجتمع والثقافة﴾، تنسيق: د إبراهيم حمداوي، ود محمد دحمان، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2019.

- **الرسائل**

– محمد ناصح، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب الوسيط، القرن 6ه/12م نموذجا، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السلسلة الجامعية، الرباط، 1987-1988.

- **الرواية الشفوية**

– رواية شفوية، مصطفى بن موح، دوار سرغين، جماعة الخميس دادس، تنغير، باحث في ماستر سوسيولوجيا المجالات القروية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ساس فاس، 2020.

– رواية شفوية، الأستاذ: يوسف مكناسي، دوار سرغين، جماعة الخميس دادس، تنغير، 40 سنة.

- **باللغة الأجنبية**

– Paul Pascon, études rurales: Idées et enquêtes sur la compagne marocaine, SMER, Rabat, 1980.

– Giovanni Hoyais, "sociologie rurale", édition universitaire,1968.

– Bourqia, R, El Ayadi, M, El Herras, M, Rachik, H, Les jeunes et les valeurs religieuses, Eddif-CODESRIA, Casablanca, 2000.

– Brison, J, Les villes sahariennes: politiques volontaire et particularisme régionaux, in revue maghrib machrek, N°100, paris éd, ESKA, 1983.

– Redfield, R, Peasant Society and culture, Chicago, 1955.

– Othmane. T, Les Rôles de financement dans les transformations des Ksour, in cahier du CRASC, N° 32, 2016.

– Mohamed El Manouar ,Dades de l'organisation sociale traditionnelle à la domination coloniale, XIXeme-XXeme siècles, Phédiprint, rabat, 2004.

– David Hart, Dada Atta and His Forty Grandsons: Sociopolitical Organization of the Ait Atta Of Southern Morocco, Pub: Rutledge, March 2, 1983.

– Ammar. H, Growing up in An Egyptian Village, London, 1956.